معالجة قضايا الفساد الإداري في ضوء (نظرية الأطر الخبرية)

دراسة تحليلية مقارنة

عقيل هايس عبد الغفور

م. جامعة الأنبار - كلية الآداب - قسم الإعلام

alialkarki1981@gmail.com

المستخلص

تؤدي وسائل الإعلام ولا سيما الصحافة دوراً أسياسياً في مكافحة الفساد والتصدي لهذه الظاهرة التي باتت منتشرة بشكل كبير في مجتمعاتنا عن طريق ما تقوم به من دور مؤثر وفاعل في توعية الجمهور بخطورة أنتشار الفساد أشكاله كافة في المجتمع ، وضرورة مكافحته بكل الوسائل، وبذلك تقع على وسائل الإعلام مسؤولية كبرى في مكافحة الفساد والتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة.

ووكدت المواثيق والاتفاقيات الدولية كافة ضرورة دور وسائل الإعلام وأهميتها في مكافحة الفساد ،وكما ألزمت الدول كافة ضرورة ضمان حرية الإعلام وتداول المعلومات، وعدتها شرطاً أساساً لتفعيل آلية الرقابة الشعبية وتدعيم الاجراءات والوسائل الهادفة إلى منع الفساد المالي والإداري ومكافحته بصورة أكثر تأثيراً وفاعلية.

وقد تفاقم الفساد في العراق وأصبح حديث الشارع، لا سيما بعد أحداث نيسان/ابريل٢٠٠٣م، ووقع البلد تحت الاحتلال الأجنبي، وانهيار مؤسساته الحكومية،بحيث فرضت قضايا الفساد نفسها بقوة على أهداف وسائل الإعلام كافة، وأصبحت تحظى بمعدلات متابعة عالية على المستوى المحلي والعالمي، لذلك أصبحت هناك ضرورة لتحليل خصائص الممارسة الإعلامية لهذه الظاهرة على المستوى المحلي،من أجل معرفة سمات المعالجة الصحفية لهذه الظاهرة وملامحها.

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أبرز سمات وخصائص معالجة الصحافة العراقية لقضايا الفساد الإداري العراقي، وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف في المعالجات الخاصة بالصحف العراقية موضع الدراسة، وفي ضوء نظرية الأطر الخبرية، من حيث تحديد أطر هذه القضايا، وأطر الأسباب الداخلية والخارجية لها، وأطر التقويم الأخلاقي لها، وأطر الحلول المقترحة لمكافحة هذه الظاهرة،وصولاً إلى النتائج العامة للدراسة التي يمكن الإفادة منها في الدراسات المستقبلية.

Remediation of the Administrative Corruption Issues in accordance to the Theory of News Frames

A Comparative-Analytical Study

Lecturer: Aqeel Hayes Abdul Ghafoor

University of Al-Anbar

Department of Media

Abstract

Media, especially press plays an important role in fighting corruption and tackling this phenomenon, which has become widespread in our society, through its effective role in raising awareness of the seriousness of spreading of corruption of all its forms in society.

All international conventions and agreements stress the necessity of the role of media and its importance in the light of corruption. All countries also commit themselves to the necessity of guaranteeing the freedom of media and the circulation of information and preparing it as a prerequisite for activating the People's Control Mechanism and supporting measures and means to prevent and combat financial and administrative corruption more actively and effectively.

Corruption has become worse in Iraq and has become the talk of the street, especially after the events of April 2003 when the country became under foreign occupation and the collapse of its governmental institutions so that corruption issues are strongly imposed on the agenda of all media and have high follow-up rates locally and globally. Characteristics of media practice of this phenomenon at the local level in order to know the features and characteristics of the press treatment of this phenomenon.

The aim of this research is to identify the most important features and characteristics of the Iraqi press to address the issues of administrative corruption and to identify the differences and agreements in the remediation of Iraqi newspapers. In the light of the theory of news frameworks in terms of determining the frameworks of these issues, the framework of internal and external reasons, the framework of its moral evaluations, the framework of proposed solutions to combat this phenomenon up to the general results of the study in order to be used in future studies

المقدمة

أصبح الإعلام بوسائله المختلفة،المفصل الأساس في نمو العلاقات الاجتماعية والسياسية في المجتمع،ويعده البعض هندسة مكتوبة أو مرئية للمجتمع،وقد أمتدت الصراعات على مر القرون بين من يحمل السلطة، وبين من يضع نفسه حارساً للجماهير ومعبراً عن ضميرها وميولها، ومنها وسائل الإعلام عامة والصحافة خاصة، فقد أخذ صانعو هذا الفن على عاتقهم تحقيق الأهداف المتعلقة بمهمة الصحافة ومن بينها ،الإخبار والتفسير، والتوجيه ،إذ إن الصحافة تلامس هموم الناس ومشكلاتهم وقضاياهم، وهي عين الشعب على الحاكمين، إذا أحسن استخدامها وتوظيفها بشكل صحيح يخدم الصالح العام ويعمل على تنمية المجتمع والنهوض به.[١]

كما تساعد وسائل الإعلام أفراد المجتمع على تكوين رأي عام تجاه القضايا والمشكلات،بل يرى البعض أن اقتناع الرأي العام في المجتمع بعدالة قضية ما لا يكفى فيه أن تكون القضية عادلة في حد ذاتها وإنما يعتمد هذا الإقناع على طريقة عرض القضية بوساطة وسائل الاتصال، وما تقدمه هذه الوسائل للرأي العام من معلومات وحقائق وآراء وأفكار[٢]، بذلك تقع على الصحافة مسؤولية كبرى في مكافحة الفساد،والتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة،وأن تتحلى بالموضوعية وحسن المسؤولية ،لترصد وتتابع أية مخالفات وممارسات فاسدة من خلال انتهاجها النقد البناء النزيه،والذي تؤدي فيه دور المفتش العام الذي يظهر العيوب والانحرافات عبر مراقبتها أعمال المؤسسات والدوائر الحكومية،لكي تمارس وظيفتها الرقابية في مكافحة الفساد في كل أشكاله، والحد من هذه الظاهرة التي تنخر جسد المجتمع[٣].

وتعد قضايا الفساد أحدى المشكلات الرئيسة التي يواجهها العراق، وأصبحت تتصدر المشهدين المحلي والدولي في السنوات الأخيرة ،نظرا لتشابك خيوطها مع كثير من القضايا الأخرى،وتفاقمها بدرجة لم يسبق لها مثيلاً من قبل،الأمر الذي يهدد مسيرة البلد ومستقبله ،فالدراسة الحالية تهتم بالكشف عن نوعية قضايا الفساد الإداري العراقي التي عكستها الصحف العراقية خلال مدة الدراسة عن طريق تحليل مضمونها،وسيعتمد الباحث على أنموذج (Robert .Entman) ،لتحقيق ذلك الهدف ،وتفسير أوجه الاتفاق والاختلاف بينها ،وتشخيص الأسباب الداخلية والخارجية ، وأطر التقويم الأخلاقي لها، ثم وضع الحلول لها ،أي الدراسة العملية التي يتم عن طريقها. تشكيل اتجاهات هذه الصحف تجاه قضايا الفساد، وصولاً إلى النتائج العامة للدراسة.

الإطار المنهجي للبحث

أولاً / المشكلة البحثية

يمثل تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها في أسلوب علمي سليم من أهم الخطوات التي تؤثر في سير البحث بطريقة مباشرة[٤]،إذ لاحظ الباحث نقصاً واضحاً في الدراسات التي تتناول دور الصحافة في معالجة قضايا الفساد عامة والفساد الإداري خاصة، وعلى الرغم من خطورة ظاهرة الفساد على المستويين المحلي والعالمي، وما يشكله من آثار على المجتمع. وقد دعم إحساس الباحث مشكلة الدراسة، ونتائجها الاستطلاعية التي أجراها على عينة محددة من أعداد الصحف عينة الدراسة (*)، والتي أعطت دلالات علمية جزئية على تباين الاهتمام بحجم قضايا الفساد وتوجهات المعالجة على الصحف العراقية وفقاً لطبيعة التوجهات والرؤى الخاصة بكل صحيفة على حده، وزيادة معدلات النشر الصحفي لهذه النوعية من القضايا، وقد تبلورت مشكلة البحثية للدراسة في: رصد أطر معالجة الصحافة العراقية والتي تمثلت بصحف الدراسة الثلاث، الصباح والزمان ،والتأخي لقضايا الفساد الإداري العراقي،من خلال تحديد أطر هذه القضايا،وأطر الأسباب الداخلية والخارجية لها،وأطر التقويم الأخلاقي لها،وأطر الحلول المقترحة لهذه القضايا.

ثانياً / أهمية الدراسة

تكتسب أهمية الدراسة الراهنة من خلال ما يأتي :

١. تزايد الاهتمام الدولي والمجتمعي بقضايا الفساد الإداري، خلال الفترة الراهنة التي شهدت تغيرات كثيرة في أنظمة الحكم في الوطن العربي تحت مظلة الربيع العربي.

٢. مواكبة موضوع البحث للحملات الإعلامية لمكافحة الفساد في البلدان العربية عامة وفي العراق خاصة.

٣. تبين للباحث من خلال مسح التراث العلمي، ندرة الدراسات العربية التي اهتمت برصد اتجاهات الصحافة العراقية وتحليلها من قضايا الفساد الإداري التي يواجهها بلد من البلدان العربية هو العراق.

٤. أن الصحافة يمكنها أن تقدم مؤشرات كيفية مهمة لأنماط من ممارسات الفساد الإداري التي يرتكبها بعض أعضاء المؤسسات الحكومية ، بوصفها أن أحد مهماتها هو كشف الانحراف في المجتمع.

ثالثاً / تساؤلات الدراسة

تطرح الدراسة الحالية عدداً من التساؤلات على النحو الآتي:

١. **ما أهم قضايا الفساد الإداري العراقي التي عالجتها صحف الدراسة؟**

٢. **ما أطر الأسباب الداخلية والخارجية لقضايا الفساد الإداري العراقي التي عالجتها صحف الدراسة؟**

٣. **ما أطر التقييم الإخلاقي لقضايا الفساد الإداري العراقي في صحف الدراسة؟**

٤. **ما أطر الحلول المقترحة لقضايا الفساد الإداري العراقي التي قدمتها صحف الدراسة في معالجاتها؟**

٥. **ما أنواع أطر معالجة قضايا الفساد الإداري العراقي في صحف الدراسة؟**

٦. **ما أوجه التشابه والأختلاف بين ملامح معالجة صحف الدراسة لقضايا الفساد الإداري العراقي؟**

رابعاً / أهداف الدراسة

يهدف البحث الحالي إلى تحقيق عدة أمور على وفق النحو الآتي:

١. **التعرف على حجم الاهتمام بقضايا الفساد في الصحف العراقية.**

٢. **رصد أطر معالجة قضايا الفساد الإداري العراقي في الصحافة العراقية المتمثلة بصحف (الصباح،الزمان، التأخي) ، سواء الأطر الرئيسة أو الأطر الفرعية.**

٣. **رصد أطر تحديد القضايا ، والأسباب الداخلية والخارجية، والتقويم الأخلاقي، والحلول.**

٤. **الكشف عن ملامح المعالجة الصحفية وسماتها لقضايا الفساد الإداري العراقي في صحف الدراسة من خلال: أنواع القضايا والأشكال الصحفية،والأهداف المتحققة من المعالجة.**

٥. **تحديد أوجه الشبه والاختلاف في معالم المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الإداري العراقي في صحف الدراسة.**

٦. **معرفة نوعية المعالجات الصحفية التي سادت هذه القضايا، ومسارات البرهنة والإقناع التي أستخدمتها الصحف العراقية في إبراز قضايا الفساد الإداري العراقي.**

خامساً / الدراسات السابقة

قام الباحث بمسح التراث العلمي الخاص بالدراسات العربية والأجنبية في المكتبة الإعلامية، والتي تعرضت لدور وسائل الإعلام في كشف الفساد،ويتم أستعراض الدراسات من خلال التسلسل التاريخي لها، من الأقدم إلى الأحدث كما يأتي:-

١. دراسة رسك ستبنورست RickStapenhurst (٢٠٠٠) بعنوان:» دور وسائل الإعلام في القضاء على الفساد [5] :تعرضت الدراسة إلى الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تقوية الحكومات ومساندتها لممارسة دورها في كبح الفساد، اعتمدت الدراسة على المنهج المسحي الوصفي، واختبرت الدراسة الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام في هذا المجال على مستوى فساد الأجهزة الرسمية للدولة، والقطاع الخاص،وتدعيمها للأجهزة الرقابية في كشف الممارسات الفاسدة وأشارت الدراسة إلى أن دور وسائل الإعلام لا يقتصر على رفع وعي الجمهور بخطورة الفساد، بل يتطور إلى البحث عن الأسباب والتداعيات والنتائج ووسائل العلاج،وقد خلصت الدراسة إلى أن أستمرار هذا الدور وتفعيله يتطلب المزيد من الشفافية وتدقيق المعلومات، ودعم حرية الصحافة مع المساءلة، وتدريب الصحفيين على ممارسات الصحافة الاستقصائية التي تستخدم في معالجات قضايا الفساد والحد من خطورة هذه الظاهرة في المجتمع.

٢. دراسة بتينابيترز BettinaPeters(٢٠٠٣) بعنوان: «دور وسائل الإعلام في تغطية أو كشف

الفساد[٦] : تعرضت هذه الدراسة للضغوط التي تعوق دور وسائل الإعلام في كشف الفساد ومحاربته والحد من خطورته، وأشارت إلى خطورة الممارسات والضغوط التي تقوم بها الشركات الاستثمارية الكبرى في فك استقلالية وسائل الإعلام عن طريق الإعلانات ومدى خطورة الخلط بين المادة التحريرية والإعلانية في الممارسات الصحفية، اعتمدت الدراسة على الإطار النظري من دون بيان منهج محدد، وأشارت إلى أن العوامل التي تساعد الصحف ووسائل الإعلام في كشف الفساد تتمثل في: حيازة المعلومات،والتمييز بين دوائر التحرير والإعلان،ووجود قوانين تدعم حرية الوصول للأخبار،وتوافر الإمكانات المادية للإعلاميين.

٣. دراسة أميرة ناجي محمد(٢٠١١) بعنوان: «الخطاب الصحفي تجاه قضايا الفساد في الصحف المصرية في الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٧م»[٧] :تهدف الدراسة إلى التعرف على مواقف عينة من الصحف المصرية،والكشف عن سمات الخطاب الصحفي وأهدافه

التي يسعى إليها، وتنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية مستخدمة منهج المسح وفي إطاره استخدمت مسح وسائل الإعلام عبر استخدام أداة تحليل الخطاب، واستخدمت الدراسة نظرية الأجندة وحارس البوابة، وخلصت الدراسة إلى أن كلما تبعت الصحيفة للدولة في ملكيتها أدى ذلك إلى تبني سياسة تحريرية مشابه لرؤية الدولة في القضايا الكبرى،وكلما بعدت الصحيفة عن انتمائها للدولة أتيح لها فرصة توجيه النقد ومهاجمة الحكومة كما في الصحف الحزبية،وكذلك أظهرت الدراسة أن الأيديولوجية الفكرية والسياسة التحريرية،وتأثير السلطة لهم دور بارز ومهم في طريقة تشكيل طبيعة المقولات التي رددها الخطاب الصحفي حول قضايا الفساد في الصحف المصرية.

٤. دراسة فؤاد محمد الطاهات(٢٠١٣) بعنوان:»تغطية الصحافة الأردنية اليومية لقضايا الفساد للعام٢٠١١» [8]: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تغطية الصحافة الأردنية اليومية لقضايا الفساد للعام ٢٠١١م، وفيما إذا كان ضمن أولويات هذه الصحف وضع أجندة إعلامية واضحة وهادفة تتعلق بموضوعات الفساد،وتنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية،واستخدم الباحث المنهج المسحي وفي إطاره،ثم استخدم أسلوب الممارسة في تحليل المضمون وتطبيقه على ٩٢ عدداً من صحيفتي(الرأي ،والعرب اليوم)، واستخدمت الدراسة نظرية ترتيب الأولويات،وخلصت الدراسة إلى اهتمام صحف بقضايا الفساد كان منخفضاً نسبياً عامة، إذ لم تتجاوز عدد مرات الطرح للقضايا المتعلقة بوقائع الفساد عن ٣٢٢ مادة بالصحيفتين وهذا بدوره لا يعكس الواقع الفعلي لحجم هذه القضايا، وجود تباين كمي بين صحيفتي الرأي والعرب اليوم ،إذ جاءت صحيفة الرأي أكثر أهتماماً على المستوى الكمي في التعبير عن وقائع الفساد من صحيفة العرب اليوم تناولت صحف الدراسة قضايا الفساد عامة من دون تحديد نوع معين خلال مدة الدراسة،ومن ثم جاءت قضايا الفساد الإداري،ويليه قضايا الفساد السياسي،وأخيراً قضايا الفساد الاقتصادي.

التعليق على الدراسات السابقة

أفاد الباحث من معظم الدراسات السابقة سواء من الناحية النظرية أو المنهجية فى تعميق دراسته وفي تبني الأطر النظرية المناسبة للدراسة ومنهجيتها ،وذلك من خلال ما ياتي:

١. قدمت الدراسات السابقة العديد من الإضافات المعرفية فيما يتعلق بأجندة اهتمام وسائل الإعلام بقضايا الفساد في الوطن العربي والعالم.
٢. أفادت الدراسات السابقة في التأصيل النظري للفساد الإداري من حيث المفهوم والأبعاد، واتجاهات التعريف.

٣. ساهمت هذه الدراسات في خلفية علمية عن قضايا الفساد عامة، والفساد الإداري خاصة التي يمكن الإفادة منها في الدراسة الحالية.

٤. المقارنة بين نتائج الدراسة الحالية،والنتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة كلا في سياقه.

سادساً /المفاهيم الإجرائية للدراسة

توجد في الدراسة الراهنة ،مجموعة من المفاهيم التي تتطلب بعض التوضيح، وتحديد مدى استعمالها في هذه الدراسة، وتنحصر هذه المفاهيم في مفهوم الأطر، المعالجة الصحفية، ومفهوم الفساد،والفساد الإداري.

١. **الأطر**: ويقصد بالإطار أو التأطير أصطلاحاً: الاختيار والتركيز، واستخدام عناصر بعينها في النص الإعلامي لبناء حجة أو برهان على المشكلات، ومسبباتها،وحلولها،ولكي تؤطر موضوعاً لابد أن تختار اوجه الحقيقة المدركة، وتبرزها عبر آليات الاختيار،لتقدم مجموعة من الحقائق، أو الأحكام عن موضوع يتم تناوله[9] ، وتكمن أهمية الأطر في تقديمها قضية ما بطريقة معينة أو أسلوب معين ،والتي تؤثر بشكل كبير على كيفية تفكير الناس في هذه القضية[10].

٢. **المعالجة الصحفية**: هي مجموعة الأساليب الفنية المتبعة في التغطية الصحفية لقضية معينة، من خلال القوالب التحريرية والمصادر التي اعتمدت عليها أو اساليب الإخراج والإبراز،والمداخل والحجج الإقناعية، وأساليب الصياغة والتعبيرات اللغوية المستخدمة[11]، ويقصد بالمعالجة الصحفية في هذه الدراسة،»كل ما تعمد الصحف إلى الترويج له من أفكار واتجاهات حول قضية الدراسة وتتوزع بين فنون التحرير الصحفي المختلفة، وبما يتفق مع الإطار الفكري للصحف وتتجه نحو تحقيق أهداف السياسة التحريرية التي ترتبط ارتباطاً واضحاً بنوع ملكية الصحيفة ودورية صدورها.

٣. **الفساد**: يعد مفهوم الفساد مفهوماً مركباً ومعقداً، ويعود ذلك إلى الطبيعة المعقدة لهذه الظاهرة والزوايا المختلفة التي يمكن أن ينظر من خلالها الكتاب والباحثون لهذه الظاهرة،وتعدد التعريفات التي قدمها الباحثون على وفق الرؤية النظرية والفكرية لمن يكتبون عن الفساد، فقد عرفه بعضهم بأنه: «إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص»[12]،وعرفه آخرون بأنه:»استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح أو منافع خاصة، ويشمل جميع أنواع رشاوى المسؤولين المحليين أو السياسيين»[13]

4. الفساد الإداري: هو سوء ممارسة الوظيفة العامة من لدن(الموظف العام) الذي يستخدم المنصب العمومي لتحقيق أرباح أو منافع شخصية، وتعد الرشوة من أكثر مظاهر الفساد الإداري انتشاراً أو تأثيراً، فضلا عن الوساطة والمحسوبية والاحتيال[14]،ويعرفه آخرون بأنه:استغلال الشخص لمنصبه الإداري من اجل تحقيق منافع شخصية له أو لاقاربه سواء عن طريق أخذ الرشاوى أو القيام بتشويه أو تزيف المعلومات أو التحيز لفرد أو جهة معينة على نحو يتعارض مع القوانين والتشريعات[15].

سابعاً / الإجراءات المنهجية للدراسة

نوع الدراسة: تنتمي الدراسة إلى حقل الدراسات الوصفية التحليلية التي تهتم بدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأوضاع والأحداث، حيث تسعى الدراسة إلى رصد خصائص الصحافة العراقية وسماتها وتحليلها وتفسيرها تجاه قضايا الفساد الإداري العراقي في ضوء نموذج (Robert. Entman).

مناهج الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهجين أساسيين هما:

- منهج المسح الإعلامي: تعتمد الدراسة على منهج المسح بشقيه الوصفي والتحليلي، بوصفه جهداً علمياً منظماً يساعد في الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بالظاهرة التي يتم دراستها، ومن ثم سيتم استخدام هذا المنهج لتوصيف سمات الصحافة العراقية وأطرها وتحليلها إزاء قضايا الفساد الإداري بصحف الدراسة.
- المنهج المقارن: وهذا المنهج يمثل طريقة للمقارنة بين مجتمعات مختلفة أو جماعات داخل مجتمع واحد للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بينها، من خلال توظيفه في الدراسة لتحليل أوجه الاتفاق والاختلاف في سمات وخصائص المعالجة للصحف عينة الدراسة.

أساليب التحليل وادواته

- تحليل الأطر(المضمون): وقد استخدمه الباحث لتغطية جوانب التحليل ضمن الدراسة التحليلية، فتحليل الإطر الإعلامية على وفق أنموذج (روبرت أنتمان)، في ضوء تحليل الأطر،فقد اتبع الباحث الإجراءات المنهجية الآتية: –

١. تحديد وحدة التحليل: وهي الوحدات التي استخدامها الباحث،ويظهر من خلالها تكرار الظاهرة محل الدراسة،وقد تم استخدام وحدتين للتحليل هما:

- الوحدة الطبيعية للمادة الصحفية:وهي تتركز في هذه الدراسة على الفن الصحفي بأشكاله المختلفة.
- وحدة الفكرة: وهي أية فكرة تتناول قضايا الفساد الإداري أو تتعلق بها من حيث الأسباب والنتائج المترتبة عليها.

٢- تحديد فئات التحليل: اعتمدت الدراسة على أنموذج (Robert . Entman) والذي يتضمن بدوره أربعة محاور رئيسة هي:

- تحديد المشكلة أو القضية.
- تشخيص الأسباب.
- التقويم الأخلاقي للقضية.
- اقتراح الحلول.

وفي ضوء المحاور الأربعة الماضية، سيتم تناولها على وفق النحو الآتي:

- تحديد القضية أو المشكلة: المقصود بها كل فكرة تحدد ماهية القضايا المتعلقة بالفساد الإداري في العراق، وتضم القضايا الآتية:

ـ أستغلال النفوذ والمنصب العام.
ـ أخذ العمولات مقابل الصفقات والعقود.
ـ الاستيلاء على المال العام.
ـ الرشوة.
ـ الاختلاس.
ـ المحسوبية والمحاباة.
ـ التزوير.
ـ غسيل الأموال.
ـ الاتجار في العملة
ـ القضايا المركبة والتي تجمع بين أكثر من نمط.

- تشخيص أسباب أو دوافع الفساد الإداري: ويقصد بها العوامل التي يجب أن يتم في ضوئها بخطوات مكافحة الفساد الإداري وتشتمل على:

أ. أسباب داخلية

ـ غياب دولة المؤسسات أو ضعف السلطة.
ـ عدم استقلالية القضاء.

- الوضع الأمني المتردي بعد أحداث عام٢٠٠٣م.
- انعدام دور الأحزاب السياسية في مكافحة الفساد ومتابعة الأداء الحكومي والمحاسبة الجادة.
- تقسيم الوزرات العراقية على أساس المحاصّة السياسية والطائفية.

ب- أسباب خارجية:

- الاحتلال الأمريكي وانهيار مؤسسات الدولة ـــ ضغوط دول الجوار الأقليمي وتدخلاتها المستمرة.
- انعدام الرقابة الدولية على المتلاعبين في الأموال التي تدخل العراق بصورة منح أو هبات.
- تشكيل الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م، على أساس المحاصّة السياسية والطائفية.
- محدودية دور وسائل الإعلام العربية والعالمية في التصدي لحالات الفساد.

- التقويم الأخلاقي للقضية: ويقصد بها الأفكار التي تصدر أحكاماً حول قضايا الفساد الإداري في العراق سواء أكان سلبياً أم ايجابياً:

- دعم الاستقرار السياسي والأمني في العراق على حساب مكافحة الفساد. ـــ وغياب سيادة القانون.
- يتلون الفساد بحسب عوامل التأثير الداخلية والخارجية. ـــ وتعرض المؤسسات الرقابية للضغوط السياسية.
- عدم توافر آليات فاعلة في تحديد مواطن الفساد وأشكاله.
- ضعف دور الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.
- ارتفاع معدلات الفساد الإداري بشكل كبير ـ وتردي الأخلاقيات الوظيفية للعمل الإداري الحكومي.
- وقوع العراق تحت الأحتلال الأمريكي، أفضى إلى اهدار المال العام وسرقة المليارات.

- اقتراح الحلول: ويقصد بها كل الأفكار التي تتناول المقترحات لمكافحة الفساد الإداري الفعال أو تحاول التقليل من الآثار السلبية له في العراق:

- تفعيل دور المؤسسات الرقابية والقانونية. ـــ محاربة الفساد بأشكاله كافة.
- الأبتعاد عن المحاصّة السياسية والطائفية في تقسيم الوزرات الحكومية.
- استقلالية القضاء وتفعيل دوره في محاكمة الفاسدين.
- تفعيل دور الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد.
- أكتساب الخبرة والمعرفة الدولية للمؤسسات الرقابية في مجال مكافحة الفساد وغسيل الأموال.
- توفير الرقابة الدولية على الأموال التي تدخل أو تخرج من العراق.

ثامناً/ مجتمع الدراسة

- عينة الصحف: وقد جاء اختيار ثلاث صحف هي:(الصباح،الزمان،التآخي)، محكوماً بعدد من الاعتبارات الموضوعية الآتية:» إنها تمثل ابرز اتجاهات الصحافة العراقية بعد مرحلة التغيير عام ٢٠٠٣م، ووقوع الاحتلال الأجنبي للبلاد، وقد اختار الباحث صحيفة الصباح عن الصحف شبه الرسمية(الحكومية)، وصحيفة الزمان عن(الصحف المستقلة)، والتآخي الصادرة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني،عن (الصحف الحزبية)»، «أنها صحف يومية منتظمة الصدور، ولها قدر واسع من الانتشار،وتوزيعها عال مقارنة مع الصحف الاخرى»، فضلاً عن وسعة حجم قرائها.

- عينة المادة الصحفية: تمثلت عينة الدراسة في جميع الأعداد التي صدرت من صحف الصباح، والزمان، والتآخي ،خلال المدة من بداية ٢٠١٤/٦/١ وحتى ٢٠١٤/٩/١ ، بإتباع أسلوب الحصر الشامل ،وذلك لان اسلوب الحصر الشامل اكثر الاساليب تمثيلا،ولأنه يعطي أكثر صدقاً(١٦)، إذ بلغ إجمالي الأعداد التي تم تحليلها من الصحف الثلاث(٢١٠) اعدادا، بواقع(٧١) عدداً للصباح،و(٧١) عدداً للزمان، و(٦٨) عدداً للتآخي، وتمثل المضمون الذي تم تحليله في جميع الفنون الصحفية التي تتعلق بوقائع الفساد الإداري في الصحف العراقية،وهي المدة الزمنية التي شهدت العديد من الأحداث والتطورات على الأصعدة كافة، ومنها ملفات الفساد.

تاسعاً/ أختبارات الصدق والثبات

- اختبار الصدق(Validity): الصدق هو مدى صلاحية الأداة لقياس فعل ما وضعت لقياسه من موضوعات وظواهر مختلفة موضوع التحليل، ومدى قدرتها على توفير المعلومات اللازمة، من أجل الوصول إلى مستوى مرتفع من الصدق الظاهري لاستمارة تحليل الأطر الخبرية،قام الباحث بإعداد استمارة التحليل بدقة وإعادة صياغتها وترتيب الفئات الواردة بها،وكما تم تحديد الفئات بدقة وتعريف كل فئة في استمارة التحليل تعريفاً دقيقاً، ثم قام الباحث بعرض استمارة التحليل على عدد من أساتذة الإعلام والعلوم السياسية والخبراء والممارسين للعمل الصحفي، للتأكد من صدق أداة القياس في قياسها لمتغيرات الدراسة ومراجعة مدى ملاءمة المقاييس المستخدمة لأهداف الدراسة وللظاهرة محل الدراسة، وفي ضوء الملاحظات التي أبداها المحكمون والخبراء(**)، تم تعديل الاستمارة بحيث تتفق معها وتتناسب مع الإطار النظري للدراسة.

- اختبار الثبات(Reliability): يقصد بالثبات الوصول إلى النتائج نفسها عن الظواهر ذاتها موضوع التحليل في حالة إعادة التحليل مرة أخرى،على العينة نفسها من المفردات بعد مرور مدة زمنية، وتقدير قيمة الثبات بعد نتائج الاختبارين ،من خلال تطبيق معادلة هولستى(Holesti)،قام الباحث بإجراء تحليل الثبات على عينة الصحف العراقية المعنية بالدراسة، أذ تم الاستعانة بباحث آخر(***)لإعادة تحليل مضمون عينة فرعية من عينة الدراسة،باستخدام أداة الترميز أو التحليل نفسها، وقد بلغ قوام هذه العينة (١٨)عدداً من صحف الدراسة، وكان عدد الفئات المحللة(٣٨) فئة، وقام الباحثون بتحليل الإعداد نفسها، وتم حساب عدد الفئات التي اتفق عليها الباحثين ، وجاءت النتيجة ،بإن الباحثان الأول والثاني يتفقان معا بنسبة(٩٤,٦٤٪) فيما يتعلق بتحليل الثبات ،بمعنى أن نسبة الاتفاق هي درجة ثبات عالية.

الإطار النظري والمعرفي للبحث

أولاً/ الإطار النظري للدراسة(نظرية تحليل الأطر الخبرية)

تعتمد هذه الدراسة مدخلاً نظرياً على نظرية تحليل الأطر الخبرية،أو تحليل الإطار الإعلامي (News Framing Analysis Theory): والتي تعد من النظريات المهمة في دراسات الإعلام وبحوثه، ويرجع الفضل في تطبيق هذه النظرية منهجياً وعملياً إلى العالم الأمريكي(Robert. Entman) من خلال دراساته الإعلامية ،ومن ثم توالت بعد ذلك الدراسات التي قدمت الأدلة على صحة النظرية ،وقدرتها على قياس المحتوى غير المباشر للرسائل الإعلامية ،وفي ضوء تقديم تحليل للمعالجات الإعلامية المقدمة حول القضية المراد دراستها منهجياً[١٧].

وتنطلق هذه النظرية من افتراض أساس هو: أن الطريقة التي تصاغ بها القضية في القصة الخبرية يمكن أن يكون لها تأثير مهم، حول أسلوب أو طريقة فهمها، واستيعابها من قبل الجماهير[١٨]،فوسائل الإعلام تركز في رسائلها على جوانب بعينها في القضية دون غيرها من الجوانب الأخرى،أي تحديدها اطراً إعلامية بعينها،يؤدي ذلك بدوره إلى وجود معايير مختلفة،يستخدمها أفراد الجمهور عندما يفكرون في هذه القضية ،ويشكلون آراءهم بشأنها[١٩]، وقد قدم « روبرت انتمان» تعريفاً للأطر الخبرية على أنها العملية التي يتم بمقتضاها تقديم القضايا والأحداث المختلفة، وإعطائها معانٍ محددة من خلال الأعتماد على مجموعة من الكلمات والرموز والصور ،التي تركز عليها التغطية الإعلامية،وتدعمها وتكررها،مما يؤدي إلى تقديم تفسير واحد قابل للفهم والإدراك والتذكير،أكثر من غيره [٢٠] ،

وكما يوجد مستويان لأستخدام هذه الظرية هما [٢١] :-

المستوى الأول: هو قياس المحتوى غير الواضح لوسائل الإعلام، أو ما يعرف بالمحتوى الضمني.

المستوى الثاني: يهتم بتشكيل اتجاهات الجمهور نحو القضية موضوع الدراسة ، أذ إن وسائل الإعلام من خلال تركيزها على جوانب معينة تحدد أطراً خبرية، تستطيع في النهاية أن تؤثر في معايير الجمهور بشأن القضايا المختلفة ،الأمر الذي ينعكس على اتجاهات الجمهور نحو هذه القضايا.

تطرح نظرية الأطر الخبرية العديد من النماذج التفسيرية،ونظراً لكثرة هذه النماذج،سوف نكتفي باستعراض النموذج الذي سوف نعتمده في دراستنا هذه، وهو نموذج الذي وضعه(روبرت انتمان)، وهو من أشهر النماذج لتحليل أطر التناول الأخباري لقضية ما، ويتضمن أربع وظائف رئيسة ،هي[٢٢]:

أ. التعريف بالمشكلة: التي عادة ما يتم تشكيلها تبعاً للمصالح السياسية والاقتصادية، والقيم الثقافية.

ب. تشخيص أسباب القضية: وتشمل تحديد القوى التي تتسبب في المشكلة، والعوامل المسببة لها.

ت. التقويم الأخلاقي: وضع أحكام أخلاقية لتلك العوامل المسببة وتأثيراتها.

ث. اقتراح الحلول: تحديد كيفية معالجة المشكلة،وتبريراتها،والتنبؤ بتأثيراتها المحتملة.

يوظف الباحث نظرية الأطر الخبرية في هذا البحث منهجياً، وذلك بهدف رصد الأطر الخبرية المقدمة بالصحافة العراقية تجاه قضايا الفساد الإداري في العراق،من خلال تحليل مضمون عينة من الصحف العراقية،وسيعتمد الباحث إنموذج (Robert M. Entman) ،وباستخدام الأسلوب الكمي والكيفي.

ثانياً/ الإطار المعرفي للدراسة(الفساد الإداري في العراق)

يعد الفساد الإداري من الموضوعات المهمة، ولها جذور تاريخية في مجتمعاتنا المعاصرة سواء في الدول النامية أو المتقدمة،فقد شاع في النظم السياسية كلها ومنها النظم العربية، ويعد العراق من الدول التي عانت من الفساد الإداري، ولاتزال تعاني ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للبلاد عام ٢٠٠٣م،حيث وصل الفساد الإداري في العراق،إلى مديات خطيرة،وأصبح يهدد بشكل كبير مستقبل الدولة العراقية،وعلى الرغم من وجود مؤسسات رقابية وقانونية

تتولى مهام مكافحة ظواهر الفساد في البلاد، الإ أنها تتعرض دائما إلى ضغوط داخلية وخارجية ،تحول دون أكمال أعمالها الرقابية والقانونية.

وقد أتخذ الفساد الإداري في العراق في ظل الاحتلال الأجنبي عام٢٠٠٣م،ثلاثة مستويات ،وهي على وفق الآتي [23]:

- المستوى الأول: يتعلق بمسألة اختيار مجموعة من الشركات القريبة من الحزب الجمهوري الأمريكي مقاولين رئيسيين يقومون بتنفيذ الجانب الأكبر من عمليات إعادة الأعمار والبناء.
- المستوى الثاني: أن الفساد الإداري الذي أثمرت عنه سياسة الولايات المتحدة في العراق يتعلق بالفارق الضخم بين الأسعار التي يحصل عليه المقاولون الرئيسيون (أصحاب الصلات والنفوذ)،عن الأعمال المطلوبة وبين الأسعار التي تمنح بها الإعمال نفسها لمقاولي الباطن المحليين.
- المستوى الثالث: يتمثل في إفساد الموظفين العاملين في القطاع الحكومي والشركات الكبرى التي استحوذت على الرِشى للعقود الضخمة من خلال التورط المباشر في أخذ الرِشى من الشركات التي تطلب عقود مقاولة من الباطن.

الجهات المسؤولة على مكافحة الفساد عالمياً ومحلياً [24]:-

وقد تم تحديد الجهات الآتية بوصفها جهات دولية مهمتها مكافحة الفساد الإداري على نطاق عالمي:-

أ. منظمة الأمم المتحدة : أصدرت الأمم المتحدة عدداً من القرارات لمحاربة الفساد ومكافحته للقناعة التامة بخطورة الفساد وماله من مخاطر على استقرار وأمن المجتمعات وتهديدها ،وأصدرت أيضاً اتفاقية لمكافحة الفساد سنة ٢٠٠٤ وقد انظمت إليها كثير من دول العالم .

ب. البنك الدولي: وضع البنك الدولي مجموعة من الخطوات والاستراتيجيات، لغرض مساعدة الدول على مواجهة الفساد والحد من أثاره السلبية على عملية التنمية الاقتصادية .

ت. صندوق النقد الدولي: يعمل صندوق النقد الدولي على الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لأية دولة يكون فيها الفساد عائقاً في عملية التنمية الاقتصادية.

ث. منظمة الثقافة العالمية : أنشأت هذه المنظمة سنة ١٩٩٣ وهي منظمة غير حكومية

(أهلية) تعمل بالشكل الأساس على مكافحة الفساد والحد منه من خلال وضوح التشريعات ، وتبسيط الإجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في الموضوعية والمرونة والتطور وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

أما في العراق فهناك ثلاث مؤسسات رقابة تعمل على مكافحة الفساد الإداري وهي[25]:-

أ. هيأة النزاهة العامة: أنشأت هيأة النزاهة بموجب الأمر ٥٥ لسنة ٢٠٠٤ مهمتها التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها كقبول الهدايا والرِشى والمحسوبية، والمنسوبية والتمييز على الأساس العرقي أو الطائفي واستغلال السلطة لتحقيق أهداف شخصية أو سوء استخدام الأموال العامة.

ب. المفتشون العامون: أنشأت مكاتب المفتشين العامين بموجب الأمر ٥٧ لسنة ٢٠٠٤ في الوزارات كافة مهمتها المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية ،والنزاهة والإشراف على الوزارات ،ومنع حالات التبذير، وإساءة استخدام السلطة ،والتعاون مع هيأة النزاهة من خلال التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة .

ت. ديوان الرقابة المالية: وهي الجهة المسؤولة عن التدقيق المالي في العراق أنشأت بموجب الأمر(٧٧) لسنة ٢٠٠٤ مهمتها تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الخاصة بالعمليات الحكومية والأوضاع المالية ،لغرض تعزيز الاقتصاد من خلال مهمة التدقيق المالي، وتقويم الأداء ولغرض مكافحة الفساد المالي.

(الدراسة التحليلية المقارنة)

ستتناول هذه الدراسة أطر قضايا الفساد الإداري من خلال تحديد نوع الإطار المستخدم، ومعرفة هذه الأطر، وكيفية توظيفها،وتحديد أطر القضية وأسبابها الداخلية والخارجية، والتقويم الأخلاقي لها، والحلول لها، وكما يأتي:

ا. إجمالي الموضوعات الصحفية:

جدول (١) (إجمالي المواد الصحفية بصحف الدراسة)

الصباح	الزمان		التأخي		الإجمالي	
ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١٦٧	٣٧,٣٪	٢٠٢	٤٥,١٪	٧٩	١٧،٦٪	٤٤٨	١٠٠

يوضح الجدول السابق تفوق صحيفة الزمان بنسبة بلغت(٤٥,١٪)،مما جعلها في الترتيب الأول بين صحف الدراسة، وتلتها صحيفة الصباح بنسبة بلغت(٣٧,٣٪) من إجمالي المواد الصحفية بصحف الدراسة، أما صحيفة التأخي جاءت في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة بلغت(١٧,٦٪) من جملة المواد الصحفية التي تناولت قضايا الفساد الإداري في العراق.

٢. قضايا الفساد الإداري في صحف الدراسة

جدول (٢)(القضايا بصحف الدراسة)

م	قضايا الفساد الإداري في العراق	تكرارها في الصباح	تكرارها في الزمان	تكرارها في التآخي	مجموع التكرارات	النسبة المئوية للتكرارات	المرتبة
١	العمولات مقابل الصفقات والعقود	٢٤	٦٢	١٢	٩٨	١٣,٣٪	١
٢	الاستلاء على المال العام	٢٨	٤٦	١٨	٩٢	١٢,٥٪	٢
٣	استغلال النفوذ والمنصب العام	٢٥	٤٣	٢٣	٩١	١٢,٤٪	٣
٤	غسيل الأموال	٢٠	٤٠	٢٠	٨٠	١٠,٩٪	٤
٥	الرشوة	٢٧	٣٧	١٥	٧٩	١٠,٧٪	٥
٦	الاتجار في العملة	١٧	٣٦	١٩	٧٢	٩,٨٪	٦
٧	التزوير	١٦	٣٥	١٤	٦٥	٨,٨٪	٧
٨	المحسوبية والمحاباة	١٢	٢٥	١٩	٥٦	٧,٦٪	٨
٩	الاختلاس	١١	٢٥	١٦	٥٢	٧٪	٩
١٠	القضايا المركبة	١٤	٢٣	١٥	٥٢	٧٪	٩
المجموع		١٩٤	٣٧٢	١٧١	٣٧٧	١٠٠٪	

توضح نتائج الجدول السابق: أن ترتيب قضايا الفساد الإداري العراقي بالصحف الثلاث عينة الدراسة على وفق الترتيب الآتي: حيث جاءت قضية العمولات مقابل العقود والصفقات في الترتيب الأول بنسبة(١٣,٣٪)، تلتها في الترتيب الثاني قضية الاستيلاء على المال العام بنسبة(١٢,٥٪)، ثم جاءت قضية استغلال النفوذ والمنصب العام في الترتيب الثالث بنسبة مئوية بلغت(١٢,٤٪)،وجاءت في الترتيب الرابع قضية غسيل الأموال بنسبة(١٠,٩٪)، تلتها في الترتيب الخامس قضية الرشوة بنسبة(١٠,٧٪)،وجاءت بعدها في الترتيب السادس قضية الاتجار في العملة بنسبة(٩,٨٪)، ثم في الترتيب السابع احتلت قضية التزوير هذا الترتيب بنسبة بلغت(٨,٨٪) من جملة ما طرحته صحف الدراسة.

٣- نوع الإطار بالصحف محل الدارسة

جدول (٣) (نوع الإطار بصحف الدراسة)

م	الصحف	الصباح		الزمان		التأخي		الإجمالي	
	نوع الإطار	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	عام	٧٩	٤٧,٣٪	٩٨	٤٨,٥٪	٢١	٢٦,٦٪	١٩٨	٤٤,٢٪
٢	محدد	٨٨	٥٢,٧٪	١٠٤	٥١,٥٪	٥٨	٧٣,٤٪	٢٥٠	٥٥,٨٪
الإجمالي		١٦٧	١٠٠	٢٠٢	١٠٠	٧٩	١٠٠	٤٤٨	١٠٠

توضح نتائج الجدول السابق: أن نوع الإطار المرجعي المستخدم في الصحافة العراقية نحو قضايا الفساد الإداري في العراق ،بالصحف محل الدراسة جاءت بنسبة(٥٥,٨٪) محدداً، وبنسبة(٤٤,٢٪) عاماً، كما تشير النتائج التفصيلية إلى أن الإطار بصحيفة الصباح جاء عاماً بنسبة(٤٧,٣٪)،ومحدداً بنسبة(٥٢,٧٪)،وجاء الإطار بصحيفة الزمان عاماً بنسبة (٤٨,٥٪)،ومحدداً بنسبة(٥١,٥٪)، وجاء الإطار بصحيفة التآخي عاماً بنسبة(٢٦,٦٪)، ومحدداً بنسبة(٧٣,٤٪).

٤- كيفية توظيف الإطر بالصحف محل الدراسة:-

جدول (٤) (كيفية توظيف الإطر بصحف الدراسة)

م	الصحف	الصباح		الزمان		التآخي		الإجمالي	
	كيفية توظيف الإطار	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	توصيف القضية وتحديدها	٣٤	٢٠,٤٪	٤٠	١٩,٨٪	٢٢	٢٧,٩٪	٩٦	٢١,٤٪
٢	طرح تفسير أسباب القضية	٣١	١٨،٦٪	٣٢	١٥،٨٪	١٠	١٢،٦٪	٧٣	١٦,٣٪
٣	طرح تقييم عام للقضية	٢٩	١٧,٣٪	٣١	١٥,٤٪	١٢	١٥,٢٪	٧٢	١٦،١٪
٤	طرح الحلول	٧٣	٤٣,٧٪	٩٩	٤٩٪	٣٥	٣٤,٣٪	٢٠٧	٤٦,٢٪
الإجمالي		١٦٧	١٠٠	٢٠٢	١٠٠	٧٩	١٠٠	٤٤٨	١٠٠

يتضح من نتائج الجدول السابق: أن توظيف هذه الإطر في معالجات الصحافة العراقية نحو قضايا الفساد الإداري في العراق بالصحف محل الدراسة ،اختلفت فجاءت فى المقدمة ،وفي الترتيب الأول أطر طرح الحلول بنسبة(٤٦,٢٪)،وفي الترتيب الثانى أطر توصيف القضية وتحديدها بنسبة (٢١,٤٪)، وفي الترتيب الثالث أطر طرح أسباب القضية وتفسيرها

بنسبة(١٦,٣٪)، وفي الترتيب الرابع والأخير أطر طرح تقويم عام للقضية بنسبة(١٦,١٪)، ويمكن تفسير النتائج إلى أن صحف الدراسة، قد قامت ببعض وظائف الإعلام والتي منها التوجيه والارشاد متمثله في طرح الحلول للقضايا السياسية ومشكلاتها .

٥- الأطر الإعلامية بصحف الدراسة

جدول (٥) (الأطر الإعلامية المستخدمة بصحف الدراسة)

م	الصحف	الصباح		الزمان		التأخي		الإجمالي	
	الأطر الإعلامية	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	إطار المقاومة	٢٨	٢٧,٢٪	٣٧	٢٧٪	٢٢	٢٣٪	٨٧	٢٦٪
٢	إطار التوقع	-	-	١٣	٩,٥٪	-	-	١٣	٣,٨٪
٣	إطار الاهتمامات الإنسانية	٢٢	٢١,٣٪	٢٣	١٦,٨٪	٢٠	٢٠,٨٪	٦٥	١٩,٤٪
٤	إطار المصلحة	١٨	١٧,٥٪	١٩	١٣,٨٪	١٨	١٨,٧٪	٥٥	١٦,٤٪
٥	الإطار الايجابي والسلبي	٢٠	١٩,٤٪	٢٠	١٤,٧٪	٢١	٢١,٨٪	٦١	١٨,١٪
٦	الإطار الاقتصادي	١٥	١٤,٦٪	١٤	١٠,٢٪	-	-	٢٩	٨,٦٪
٧	إطار المقارنة	-	-	١١	٨٪	١٥	١٥,٧٪	٢٦	٧,٧٪
	الإجمالي	١٠٣	١٠٠	١٣٧	١٠٠	٩٦	١٠٠	٣٣٦	١٠٠

توضح نتائج الجدول السابق: أن الأطر الإعلامية المستخدمة في معالجة الصحافة العراقية لقضايا الفساد الإداري في العراق بالصحف محل الدراسة، جاءت على الصورة الآتية: حيث جاء في الترتيب الأول إطار المقاومة بنسبة(٢٦٪)،وفي الترتيب الثاني إطار الاهتمامات الأنسانية بنسبة(١٩,٤٪)،وفي الترتيب الثالث جاء الإطار الإيجابي والسلبي وبنسبة بلغت(١٨,١٪)، وفي الترتيب الرابع إطار المصلحة بنسبة(١٦,٤٪)، وفي الترتيب الخامس الإطار الاقتصادي وبنسبة بلغت(٨,٤٪)، وفي الترتيب السادس إطار المقارنة بنسبة(٧,٧٪)، وفي الترتيب السابع والأخير إطار التوقع بنسبة مئوية بلغت(٣,٨٪)، ويمكن تفسير ذلك ،أن لكل صحيفة من صحف الدراسة هدفاً وراء نشرها للموضوعات الخاصة بالفساد الإداري في العراق، ولذلك فقد لا يكون ذلك في صالح القارئ الذي يسعى الى معرفة الحقيقة، أذ إن لتعدد العوامل المؤثرة على القائم بالاتصال أثر في صياغة الوظائف الإعلامية التي يسعى لتحقيقها وتشكيلها، لذلك فان التأثر بإطار إعلامي معين قد يكون عائقاً امام تحقيق الدور الإعلامي المحايد والعمل بمهنية.

٦-أطر أسباب الفساد الإداري العراقي بصحف الدراسة

أولاً: (الأسباب الداخلية والخارجية للفساد الإداري العراقي)

جدول(٦) (الأسباب الداخلية والخارجية بصحف الدراسة)

م	الصحف الأسباب الداخلية والخارجية	الصباح		الزمان		التأخي		الإجمالي	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	الأسباب الداخلية	٥٠	٤٦,٣٪	١٠١	٦٧,٨٪	٥١	٥٣,٧٪	٢٠٢	٥٧,٤٪
٢	الأسباب الخارجية	٥٨	٥٣,٧٪	٤٨	٣٢,٢٪	٤٤	٤٦,٣٪	١٥٠	٤٢,٦٪
	الإجمالي	١٠٨	١٠٠	١٤٩	١٠٠	٩٥	١٠٠	٣٥٢	١٠٠

أوضحت نتائج الجدول السابق: بأن عملية الفساد الإداري العراقي تعود إلى مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية، وقد تفوقت في ذلك الأسباب الداخلية، والتي استحوذت على الترتيب الأول بنسبة بلغت(٥٧,٤٪)، ثم جاءت الأسباب الخارجية بنسبة(٤٢,٦٪)، وأما بشأن مستوى الصحف الثلاث، فقد أظهرت النتائج تبايناً فيما بينها،أذ سجلت الأسباب الداخلية المرتبة الأولى للزمان بنسبة(٦٧,٨٪)، وجاءت بالمرتبة الثانية بالنسبة للتأخي بنسبة بلغت(٥٣,٧٪)، وكذلك جاءت بالمرتبة الثالثة بالنسبة لصحيفة الصباح بنسبة(٤٦,٣٪)، في حين جاءت الأسباب الخارجية بالمرتبة الأولى بالنسبة للصباح بنسبة بلغت(٥٣,٧٪)، وحلت في المرتبة الثانية في التأخي بنسبة بلغت(٤٦,٣٪)، ثم جاءت بالمرتبة الثالثة في الزمان بنسبة بلغت(٣٢,٢٪).

ثانياً: (الأسباب الداخلية للفساد الإداري العراقي)

جدول (٧) (الأسباب الداخلية للفساد الإداري بصحف الدراسة)

م	الصحف	الصباح		التأخي		الزمان		الإجمالي	
	الأسباب الداخلية	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	غياب دولة المؤسسات وضعف السلطة	-	-	١٥	٢٩,٤٪	٣٠	٢٩,٧٪	٤٥	٢٢,٣٪
٢	الوضع الأمني المتردي بعد أحداث عام ٢٠٠٣م	١٦	٣٢٪	-	-	٢٠	١٩,٨٪	٣٦	١٧,٨٪
٣	عدم استقلالية القضاء	-	-	٢٠	٣٩,٢٪	١٦	١٥,٨٪	٣٦	١٧,٨٪
٤	تقسيم الوزارات العراقية على أساس المحاصة السياسية والطائفية	١٥	٣٠٪	-	-	١٥	١٤,٩٪	٣٠	١٤,٨٪
٥	انعدام دور الأحزاب السياسية في مكافحة الفساد ومتابعة الأداء الحكومي والمحاسبة الجادة	١٩	٣٨٪	١٦	٣١,٤٪	٢٠	١٩,٨٪	٥٥	٢٧,٣٪
	الإجمالي	٥٠	١٠٠	٥١	١٠٠	١٠١	١٠٠	٢٠٢	١٠٠

توضح نتائج الجدول السابق: أن أطر الأسباب الداخلية للفساد الإداري العراقي التي جاءت في صحف الدراسة كانت على الصورة الآتية: جاءت في الترتيب الأول والمقدمة انعدام دور الأحزاب السياسية في مكافحة الفساد ،ومتابعة الأداء الحكومي والمحاسبة الجادة بنسبة(٢٧,٣٪)، وفي الترتيب الثاني غياب دولة المؤسسات وضعف السلطة بنسبة(٢٢,٣٪)، وفي الترتيب الثالث كل من الوضع الأمني المتردي بعد أحداث عام ٢٠٠٣م،وعدم استقلالية القضاء بنسبة (١٧,٨٪)، لكل منهما وبعدد تكرارات(٣٦) ،وفي حين جاءت فئة تقسيم الوزرات العراقية على أساس المحاصَة السياسية والطائفية في الترتيب الرابع والأخير بنسبة بلغت(١٤,٨٪)، وبعدد تكرارات بلغت(٣٠)، أما بشأن مستوى صحف الدراسة الثلاث، فقد تبين عدم ظهور فئة غياب دولة المؤسسات ،وضعف السلطة في صحيفة الصباح، ووجودها في صحيفتي التأخي والزمان،في حين ظهرت فئة الوضع الأمني المتردي بعد أحداث عام ٢٠٠٣م، في صحيفتي الصباح والزمان فقط،وكذلك تواجدت فئة عدم استقلالية القضاء في صحيفتي التأخي والزمان، لم تظهر في صحيفة الصباح، وهكذا لبقية الفئات الأخرى، ماعداً فئة انعدام دور الأحزاب السياسية،فقد ظهرت في جميع صحف الدراسة الثلاث ولكن بنسب متفاوتة فيما بينها.

ثالثاً: (الأسباب الخارجية للفساد الإداري العراقي)

جدول (٨) (الأسباب الخارجية للفساد الإداري بصحف الدراسة)

م	الصحف / الأسباب الخارجية	الصباح ك	الصباح ٪	التأخي ك	التأخي ٪	الزمان ك	الزمان ٪	الإجمالي ك	الإجمالي ٪
١	الاحتلال الأمريكي وانهيار مؤسسات الدولة	٤	٦,٩٪	-	-	٩	١٨,٨٪	١٣	٨,٧٪
٢	انعدام الرقابة الدولية على المتلاعبين في الأموال التي تدخل العراق بصورة منح أو هبات	١٨	٣١٪	٢٣	٥٢,٣٪	١٣	٢٧,١٪	٥٤	٣٦٪
٣	تشكيل الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م،على أساس المحاصة السياسية والطائفية	٤	٦,٩٪	-	-	٢٠	٤١,٦٪	٢٤	١٦٪
٤	ضغوط دول الجوار الإقليمي وتدخلاتها المستمرة	٢٢	٣٨٪	١٦	٣٦,٤٪	٦	١٢,٥٪	٤٤	٢٩,٣٪
٥	محدودية دور وسائل الإعلام العربية والعالمية في التصدي لحالات الفساد	١٠	١٧,٢٪	٥	١١,٣٪	-	-	١٥	١٠٪
	الإجمالي	٥٨	١٠٠	٤٤	١٠٠	٤٨	١٠٠	١٥٠	١٠٠

توضح نتائج الجدول السابق: أن أطر أسباب الفساد الإداري كما تناولها صحف الدراسة، تمثلت في الصورة الآتية: في الترتيب الأول جاءت فئة انعدام الرقابة الدولية على المتلاعبين في الأموال التي تدخل العراق بصورة منح أو هبات بنسبة بلغت(٣٦٪)، وفي الترتيب الثاني ضغوط دول الجوار الإقليمي وتدخلاتها المستمرة بنسبة(٢٩,٣٪)، وفي الترتيب الثالث تشكيل الحكومة العراقية بعد عام ٢٠٠٣م،على أساس المحاصة السياسية والطائفية بنسبة (١٦٪)، وفي الترتيب الرابع محدودية دور وسائل الإعلام العربية والعالمية في التصدي لحالات الفساد بنسبة (١٠٪)،وفي الترتيب الخامس والأخير جاءت فئة الاحتلال الأمريكي وانهيار مؤسسات الدولة بنسبة بلغت(٨,٧٪) من المجموع الكلي للفئات الخاصة بالأسباب الخارجية للفساد الإداري في العراق.

٧- أطر التقويم الأخلاقي بصحف الدراسة

جدول (٩) (أطر التقييم الأخلاقي للفساد الإداري في صحف الدراسة)

م	الصحف	الصباح		التأخي		الزمان		الإجمالي	
	أطر التقييم الأخلاقي	ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	دعم الاستقرار السياسي والأمني في العراق على حساب مكافحة الفساد	٣٠	٢٣,٤٪	-	-	٣٥	٢٤,٣٪	٦٥	١٨,٢٪
٢	غياب سيادة القانون	-	-	٢١	٢٤,٤٪	٢٨	١٩,٤٪	٤٩	١٣,٧٪
٣	عدم توافر آليات فاعلة في تحديد موطن الفساد وأشكاله	٣٢	٢٥٪	٧	٨,١٪	٢٢	١٥,٤٪	٦١	١٧٪
٤	يتلون الفساد حسب عوامل التأثير الداخلية والخارجية	٢٠	١٥,٦٪	١٩	٢٢,١٪	١٦	١١,١٪	٥٥	١٥,٤٪
٥	تعرض المؤسسات الرقابية للضغوط السياسية	-	-	١٧	١٩,٧٪	١٤	٩,٧٪	٣١	٨,٦٪
٦	ضعف دور الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد	١٨	١٤,١٪	-	-	١٠	٦,٩٪	٢٨	٧,٨٪
٧	ارتفاع معدلات الفساد الإداري بشكل كبير	١٦	١٢,٥٪	١٣	١٥,٢٪	٩	٦,٣٪	٣٨	١٠,٦٪
٨	وقوع العراق تحت الاحتلال الأمريكي،أفضى إلى إهدار المال العام وسرقة المليارات	-	-	-	-	٤	٢,٧٪	٤	١,٢٪
٩	تردي الأخلاقيات الوظيفية للعمل الإداري الحكومي	١٢	٩,٤٪	٦	٧٪	٣	٢,١٪	٢١	٥,٨٪
١٠	انعدام دور الأحزاب السياسية في مكافحة الفساد ومتابعة الأداء الحكومي والمحاسبة الجادة	-	-	٣	٣,٥٪	٣	٢,١٪	٦	١,٧٪
الإجمالي		١٢٨	١٠٠	٨٦	١٠٠	١٤٤	١٠٠	٣٥٨	١٠٠

توضح نتائج الجدول السابق: إن أطر التقويم الأخلاقي للفساد الإداري العراقي كما تناولتها صحف الدراسة تمثلت في الصورة الآتية: فقد جاءت في الترتيب الأول والمقدمة فئة دعم الاستقرار السياسي والأمني في العراق على حساب مكافحة الفساد بنسبة(١٨,٢٪)، وفي الترتيب الثاني جاءت فئة عدم توافر آليات فاعلة في تحديد موطن الفساد وأشكاله بنسبة بلغت(١٧٪)، وفي الترتيب الثالث يتلون الفساد بحسب تأثير العوامل الداخلية والخارجية بنسبة(١٥,٤٪)، وفي الترتيب الرابع غياب سيادة القانون بنسبة(١٣,٧٪)،وفي الترتيب الخامس ارتفاع معدلات الفساد الإداري بشكل كبير بنسبة(١٠,٦٪)،وفي الترتيب السادس تعرض المؤسسات الرقابية للضغوط السياسية بنسبة (٨,٦٪)، وفي الترتيب السابع ضعف دور الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد بنسبة (٧,٨٪)، وفي الترتيب الثامن تردي الأخلاقيات الوظيفية للعمل الإداري الحكومي بنسبة (٥,٨٪)، وفي الترتيب التاسع انعدام دور الأحزاب السياسية في مكافحة الفساد ،ومتابعة الأداء الحكومي والمحاسبة الجادة بنسبة(١,٧٪)، وفي الترتيب العاشر والأخير جاءت فئة وقوع العراق تحت الاحتلال الأمريكي،أفضى إلى إهدار المال العام وسرقة المليارات وبنسبة مئوية بلغت(١,٢٪)، وأما بالنسبة لصحف الدراسة،فقد اتضح من نتائج الجدول الخاص بأطر التقييم الأخلاقي لقضايا الفساد الإداري العراقي،بأن بعض الفئات ظهرت في صحيفة من دون غيرها ،وهذا دليل على تبني صحف لأطر دون غيرها.

٨- أطر الحلول المقترحة بصحف الدراسة

جدول (١٠) (أطر الحلول المقترحة للفساد الإداري في صحف الدراسة)

م	الصحف / أطر الحلول المقترحة	الصباح		التأخي		الزمان		الإجمالي	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
١	تفعيل دور المؤسسات الرقابية والقانونية	٢٢	٣٠,١٪	١١	٣١,٤٪	٢٨	٢٨,٣٪	٦١	٢٩,٥٪
٢	الابتعاد عن المحاصصة السياسية والطائفية في تقسيم الوزارات الحكومية	-	-	-	-	٢٣	٢٣,٢٪	٢٣	١١,١٪
٣	محاربة الفساد بكافة أشكاله	١٨	٢٤,٦٪	١٤	٤٠٪	١٩	١٩,٢٪	٥١	٢٤,٦٪
٤	استقلالية القضاء وتفعيل دوره في محاكمة الفاسدين	-	-	-	-	١٣	١٣,١٪	١٣	٦,٣٪
٥	تفعيل دور الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد	١٤	١٩,٢٪	٢	٥,٧٪	٩	٩,١٪	٢٥	١٢,١٪
٦	اكتساب الخبرة والمعرفة الدولية للمؤسسات الرقابية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال	١١	١٥,١٪	٨	٢٢,٩٪	٧	٧,١٪	٢٦	١٢,٦٪
٧	توفير الرقابة الدولية على الأموال التي تدخل وتخرج من العراق	٨	١١٪	-	-	-	-	٨	٣,٨٪
الإجمالي		٧٣	١٠٠	٣٥	١٠٠	٩٩	١٠٠	٢٠٧	١٠٠

توضح نتائج الجدول السابق: أن أطر الحلول المقترحة لمكافحة الفساد الإداري في العراق، كما عالجتها صحف الدراسة تمثلت في الآتي: في الترتيب الأول جاءت فئة تفعيل دور المؤسسات الرقابية والقانونية بنسبة بلغت(٢٩,٥٪)، وفي الترتيب الثاني جاءت فئة محاربة الفساد بكافة أشكاله بنسبة بلغت(٢٤,٦٪)، وفي الترتيب الثالث اكتساب الخبرة والمعرفة الدولية للمؤسسات الرقابية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال بنسبة(١٢,٦٪)، وفي الترتيب الرابع تفعيل دور الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد بنسبة(١٢,١٪)،وفي الترتيب الخامس الابتعاد عن المحاصصة السياسية والطائفية في تقسيم الوزارات الحكومية بنسبة(١١,١٪)، وفي الترتيب السادس استقلالية القضاء وتفعيل دوره في محاكمة الفاسدين بنسبة(٦,٣٪)، وفي الترتيب السابع والأخير جاءت فئة توفير الرقابة الدولية على الأموال التي تدخل وتخرج من العراق بنسبة بلغت (٣,٨٪)، وأما بالنسبة لصحف الدراسة ومعالجاتها لأطر الحلول المقترحة لمكافحة قضايا الفساد الإداري العراقي، فقد تبين أن هناك تبايناً فيما بينها، حيث لم تظهر كل من الفئات الآتية: الابتعاد عن المحاصة السياسية والطائفية في تقسيم الوزارات الحكومية،استقلالية القضاء وتفعيل دوره في محاكمة الفاسدين، في كل من صحيفتي الصباح والتآخي، على عكس ظهورهما في صحيفة الزمان المستقلة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، لم تظهر فئة توفير الرقابة الدولية على الأموال التي تدخل وتخرج من العراق، إلا في صحيفة الصباح،بينما لم نجدها في صحيفتي التآخي والزمان، وهذا يفسر بأن الصحيفة تتبع في سياستها تعليمات المؤسسة أو الجهة المسؤولة عنها وعن إصدارها وتمويلها.

النتائج العامة للدراسة

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج:-

١. تفوق صحيفة الزمان في تناولها لقضايا الفساد الإداري العراقي،حيث استحوذت على نسبة بلغت(٤٥,١٪)،محتلة بذلك المرتبة الأولى،في حين جاءت صحيفة الصباح في الترتيب الثاني بنسبة(٣٧,٣٪)،أما صحيفة التآخي، فقد جاءت في المرتبة الثالثة والأخيرة بنسبة(١٧,٦٪) من جملة المواد الصحفية المخصصة لموضوع الدراسة .

٢. اختلاف أولويات صحف الدراسة في ترتيبها لقضايا الفساد الإداري، حيث جاءت قضية العمولات مقابل الصفقات والعقود بالترتيب الأول لقضايا الفساد الإداري العراقي بنسبة مئوية بلغت(١٣,٣٪)، وحلت قضية الاستيلاء على المال العام في الترتيب الثاني

بنسبة بلغت(١٢,٥٪)، بينما جاءت قضية استغلال النفوذ والمنصب العام بالترتيب الثالث وبنسبة مئوية بلغت(١٢,٤٪)، هذا من جهة ومن جهة أخرى حلت قضيتي الاختلاس،والقضايا المركبة في المرتبة التاسعة والأخيرة بين قضايا الفساد الإداري العراقي التي تناولتها صحف الدراسة الثلاث،وبنسبة مئوية بلغت(٧٪) لكل منهما.

٣. حظي الإطار المرجعي(المحدد) بالترتيب الأول من بين الأطر المستخدمة في صحف الدراسة الثلاث لمعالجة قضايا الفساد الإداري في العراق،وبنسبة مئوية بلغت(٥٥,٨٪)،مقابل نسبة بلغت(٤٤,٢٪) للإطار العام،والذي حل بالترتيب الثاني.

٤. تصدرت أطر طرح الحلول أو أقتراح الحلول الترتيب الأول من مجموع أطر المعالجات الصحفية لقضايا الفساد الإداري العراقي،وبنسبة بلغت(٤٦,٢٪)،وحلت أطر توصيف القضية وتحديدها في الترتيب الثاني وبنسبة مئوية بلغت(٢١,٤٪)،بينما احتلت أطر الأسباب الترتيب الثالث وبنسبة بلغت(١٦,٣٪).

٥. جاء إطار مقاومة الفساد بالترتيب الأول،للأطر الإعلامية المستخدمة في معالجة قضايا الفساد الإداري في العراق من قبل صحف الدراسة الثلاث،وبنسبة مئوية بلغت(٢٦٪)،وحل إطار الاهتمامات الإنسانية بالترتيب الثاني،وبنسبة بلغت(١٩,٤٪)،بينما جاءا إطار الإيجابي والسلبي بالترتيب الثالث وبنسبة بلغت(١٨,١٪)،من المجموع الكلي للأطر الإعلامية المستخدمة في صحف الدراسة.

٦. اتفقت صحف الدراسة في إرجاع الفساد الإداري في العراق إلى عدد من الأسباب الداخلية والخارجية، حيث جاءت الأسباب الداخلية لقضايا الفساد الإداري بالترتيب الأول،وبنسبة مئوية بلغت(٥٧,٤٪)،بينما حلت الأسباب الخارجية بالترتيب الثاني وبنسبة بلغت(٤٢,٦٪).

٧. تصدر إطار «انعدام دور الأحزاب السياسية في مكافحة الفساد ومتابعة الأداء الحكومي والمحاسبة الجادة»،جدول أطر الأسباب الداخلية للفساد الإداري العراقي بصحف الدراسة وبنسبة مئوية بلغت(٢٧,٣٪) من المجموع الكلي للأطر الداخلية.

٨. أستحوذ إطار «ضغوط دول الجوار الإقليمي وتدخلاتها المستمرة « ،جدول الأسباب الخارجية للفساد الإداري العراقي بصحف الدراسة وبنسبة مئوية بلغت(٢٩,٣٪) من المجموع الكلي لأطر الأسباب الخارجية.

٩. وضعت صحف الدراسة عدداً من الأطر الخاصة بالتقويمات والأحكام الأخلاقية لقضايا الفساد الإداري، حيث تشير النتائج إلى حصول إطار «دعم الاستقرار السياسي والأمني في العراق على حساب مكافحة الفساد» على الترتيب الأول،وبنسبة مئوية بلغت(١٨,٢٪)، وحل بالترتيب الثاني إطار عدم توافر آليات فاعلة في تحديد موطن الفساد وأشكاله،وبنسبة مئوية بلغت(١٧٪)،بينما جاء بالترتيب الثالث إطار يتلون الفساد حسب عوامل التأثير الداخلية والخارجية وبنسبة بلغت(١٥,٤٪) من المجموع الكلي.

١٠. اتفقت صحف الدراسة في إبراز إطار «تفعيل دور المؤسسات الرقابية والقانونية « في مقدمة الحلول المقترحة لمكافحة الفساد الإداري العراقي مسجلاً المرتبة الأولى في صحف الدراسة الثلاث،وبنسبة مئوية بلغت(٢٩,٥٪)، وحل إطار محاربة الفساد بكافة أشكاله بالترتيب الثاني،وبنسبة مئوية بلغت(٢٤,٦٪)،بينما جاء إطار اكتساب الخبرة والمعرفة الدولية للمؤسسات الرقابية في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال، بالترتيب الثالث وبنسبة بلغت(١٢,٦٪)، من المجموع الكلي للأطر الحلول المقترحة.

١١. غلب على معالجات صحيفة الصباح خلال مدة الدراسة الطابع الرسمي والحكومي والشخصية المحافظة،بينما أوجدت صحيفة التآخي شخصية مستقلة لها في معالجاتها لوقائع الفساد الإداري العراقي من خلال معالجاتها المتكاملة التي تشمل جميع الفنون التحريرية ومختلف صفحاتها لمناقشة الوقائع،وكما تميزت معالجات صحيفة الزمان بعنصر الاستمرارية في متابعة قضايا الفساد بالنسبة لكل قضية،وتميزت بالموضوعية.

الهوامش والمصادر

١.سليمان محمد العيدي، دور المؤسسات الإعلامية والثقافية في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، مؤتمر المؤسسات الإعلامية والثقافية، ٢٠١٤،(البحرين،الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ٢٠١٤)، ص٨.

٢.عيسى عبد الباقي موسى،معالجة الصحف المصرية لقضايا الفساد،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جنوب الوادي، كلية الآداب بقنا، قسم الإعلام، ٢٠٠٤،ص١.

٣.نور أنور عاشور، دور التحقيق الصحفي في معالجة قضايا الفساد بالصحافة الفلسطينية،رسالة ماجستير غير منشورة،الجامعة الإسلامية بغزة،كلية الآداب،قسم الصحافة والإعلام، ٢٠١٥،ص١٦.

٤.محمد عبدا لحميد،البحث العلمي في الدراسات الإعلامية،(القاهرة:عالم الكتب، ٢٠٠٠)،ص ص ٦٩-٧٥.

(*). قام الباحث بإجراء الدراسة الاستطلاعية على عينة عشوائية قوامها(٢٤)عدداً من صحف الصباح، والزمان، والتآخي، خلال شهري حزيران/يونيو،وتموز/يوليو من عام٢٠١٤،للتعرف على كثافة الطرح وحجم الاهتمام بقضايا الفساد، وجاءت أكثر القضايا من حيث تكرار النشر استغلال النفوذ، إهدار المال العام،الاستيلاء على المال العام، الإضرار بالمال العام، المحسوبية والمحاباة،غسيل الأموال،التزوير،ثم القضايا المركبة وتشمل أكثر من نوع لقضايا الفساد.

٥- Rick Stapenhurst "The Media's Role in Curbing Corruption" world bank institute، ٢٠٠٠، available at:http//www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/media.

٦-Bettina Peters. "Media's Role:Covering Or Covring Up Corruption"Available At:http//www.Global.corruption.report.org/download/٢٠١٤ct٧/٠٩/(peters'srole)media.

٧.أميرة ناجي محمد،الخطاب الصحفي تجاه قضايا الفساد في الصحف المصرية في الفترة من ٢٠٠٤ حتى٢٠٠٧م،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة القاهرة: كلية الإعلام، ٢٠١١.

٨.فؤاد محمد الطاهات، تغطية الصحافة الأردنية اليومية لقضايا الفساد للعام٢٠١١،رسالة ماجستير غير منشورة،الأردن:جامعة اليرموك،كلية الإعلام، ٢٠١٣.

٩. محمد حسام الدين،العولمة وصورة الإسلام،(القاهرة:المدينة برس، ٢٠٠٢)،ص٨٥.

١٠-Nayda Tekildsen & Frauke Schnell، "How Media Frames move public Opinion:An Analysis of The Women's movement" ،Political Research Quarterly، Vol ٥٠.No٤،١٩٩٧.p.٨٨١.

١١.أحمد منصور هيبة،المعالجة الصحفية للحرب العراقية الإيرانية،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الأزهر: كلية اللغة العربية،قسم الصحافة والإعلام، ١٩٩١،ص١٣.

١٢- Sfakianakis،John (٢٠٠٤)، "The whals of the Nile:Net،businessmen and Bureaucrais during the Era of privatization in Egypt،in Heydemann ،S.(ED) Network of privilege in the Middle East:The politics of economic Reform revisited، New York:Palgrave Macmillan.

١٣. محمد رضا محمد حبيب، معالجة وسائل الإعلام التقليدية والجديدة لقضايا الفساد في المصر،

رسالة دكتوراه،جامعة القاهرة: كلية الإعلام،قسم الصحافة،٢٠١٣،ص١٠٢.

١٤.ابتهال محمد رضا داود،الفساد الإداري وأثاره السياسية والاقتصادية،جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية،مجلة دراسات دولية،العدد٤٨، ٢٠١٢،ص٦٥.

١٥. المصدر السابق نفسه، ص٨٤.

١٦. محمد عبد الحميد،البحث العلمي في الدراسات الإعلامية،مصدر سابق،ص٨٩.

(**) الأساتذة المحكمون حسب الدرجة العلمية هم كل من:

١-أ.د محمود علم الدين: أستاذ الصحافة ووكيل كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

٢-أ.د عبد الجواد سعيد: أستاذ الصحافة ورئيس قسم الإعلام،كلية الآداب،جامعة المنوفية.

٣-أ.د خلف عبد الجليل ياسين: أستاذ القانون الدولي والعلوم السياسية،كلية الرافدين الجامعة.

٤-أ.د سامي زكي الجادر: أستاذ العلوم السياسية بكلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

٥-م.أ.د. إيناس أبو يوسف: الأستاذ المساعد بكلية الإعلام، جامعة القاهرة.

(***) المحلل الذي قام بإجراء ثبات التحليل: د. حردان هادي، مدرس بكلية الإعلام،جامعة العراقية.

١٧.أماني السيد فهمي،» الاتجاهات العالمية الحديثة لنظريات التأثير»، جامعة القاهرة:كلية الإعلام المجلة المصرية لبحوث الإعلام،العدد السادس،١٩٩٩، ص٢١٩.

١٨- Dietram A.Scheufele & David Tewksbury، "Framing،Agenda Setting and Priming: The Evolution of Three Media Effects Models" ،Journal of Communicatiom، Vol.٥٧،No.١،٢٠٠٧.P١١.

١٩. هيثم أحمد خير خطاب،معالجة الصحافة الأمريكية لقضايا الإصلاح السياسي في الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة،مصر:جامعة الزقازيق:كلية الآداب،قسم الإعلام،٢٠١١،ص٤٢.

٢٠- Robet M.Entman، "Framing U.S Coverage of International news contrast in Narratives of The Kal and Iran Air Incidents،" Journal of Communicatiom، Vol.٤١،No.٤،١٩٩١.P ٧ .

٢١. حنان فاروق جنيد،معالجة ثقافة التغيير السياسي في الصحف المصرية،المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية الإعلام، جامعة القاهرة،الجزء الأول،٢٠٠٤،ص ص٥٠٣-٥٠٤.

٢٢- Robert M.Entman، "Framing Bias:Media in The Distrbution of Power"، Journal of Communication،Vol.٥٧،١،٢٠٠٧.P،١٦٤.

٢٣.هاشم الشمري،ايثار الفتلي،الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية،ط١،(عمان:دار اليازوري للنشر والتوزيع،٢٠١١)، ص١٥٢.

٢٤. كراس النزاهة والشفافية والفساد،دائرة التعليم والعلاقات العامة،هئية النزاهة العامة،٢٠٠٦.

٢٥. هاشم الشمري، ايثار الفتلي، مصدر سابق، ص٧٥.